الفصل الأول : دور القاهرة الكبرى على المستوى الاقليمى والقومى

1-1 الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمصر

1-1-1 حجم السكان وتوزيعه

(1) حجم ومعدلات نمو سكان الجمهورية

زاد حجم السكان لجمهورية مصر العربية من 59 مليون نسمة في عام 1996 ليصل إلى 73 مليون نسمة في عام 2006 بمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بـــ 2.04٪ سنويا كما هو موضح في (شكل رقم 1-1-1) . وعلى المدى الطويل، تضاعف حجم السكان على مدار الثلاثين عاما الماضية. وقد انخفض معدل النمو نسبيا من 2.80٪ سنويا ليصل إلى 2.08٪ و2.04٪ سنويا على مدى الثلاث عقود منذ عام 1976 إلى عام 2006. ويمثل إجمالي حجم السكان حاليا الذي يصل إلى أكثر من 70 مليون نسمة وهو أكبر حجم سكان على مستوى جميع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولايتقارب معه سوى حجم سكان تركيا وايران (شكل 1-1-2) .

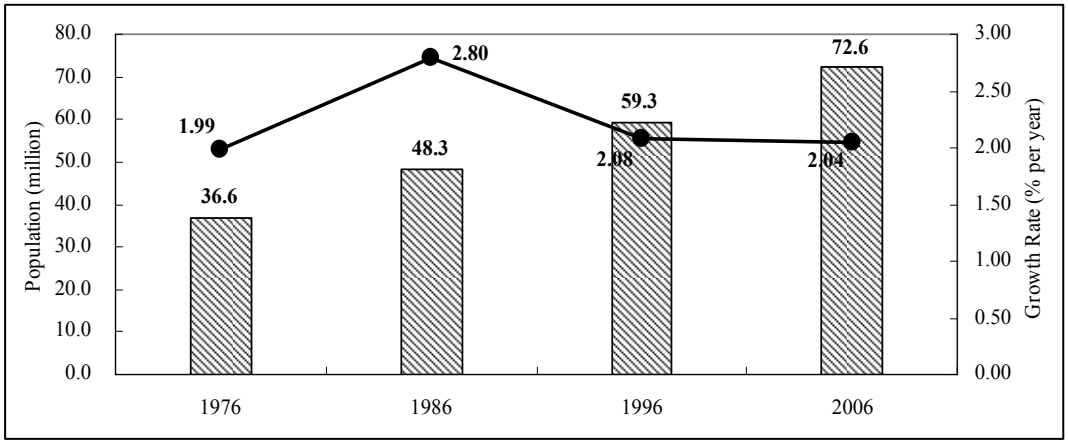

المصدر: التعداد العام للسكان 2006 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .
ملحوظة: لا يتضمن تعداد السكان لمصر عامي 1996 و2006 المقيمين خارج البلاد.

شكل رقم 1-1-1 حجم السكان ومعدلات النمو السنوية لسكان جمهورية مصر العربية في الفترة ما بين 1976-2006

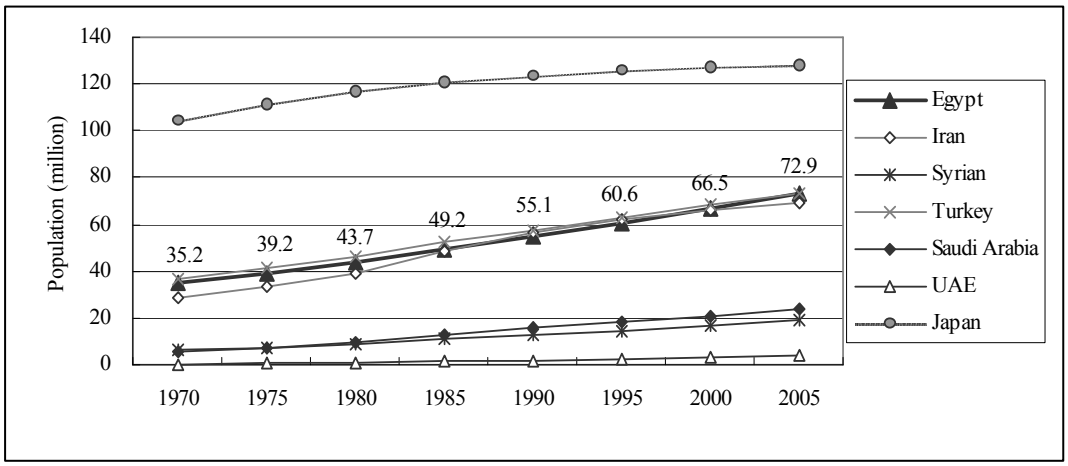

المصدر: الأمم المتحدة ، 2007 .

شكل رقم 1-1-2 حجم سكان جمهورية مصر العربية ودول الشرق الأوسط في الفترة ما بين 1970-2006

وقد انخفض معدل المواليد بصورة ملحوظة من 40 إلى 27 مولودا/لكل ألف نسمة من السكان خلال الفترة ما بين 1986 – 2006 (شكل رقم 1-1-3)، بينما انخفض معدل الوفيات بشكل منتظم ليصل من 10 إلى 6 نسمة/ لكل ألف نسمة من السكان لنفس الفترة. ونظرا للإنخفاض المستمر لمعدلات المواليد في مقابل الثبات النسبى لمعدل الوفيات ، سوف يستمر معدل الزيادة الطبيعية فى الانخفاض ولكن بصورة أكثر حدة من العقود الماضية .

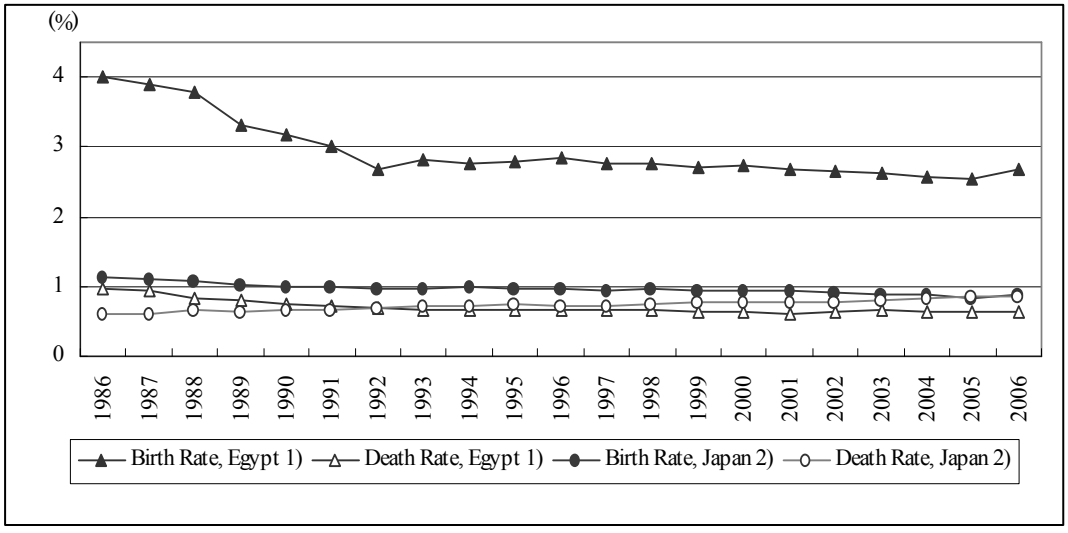

المصدر رقم 1) الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2005، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والخطة الخمسية السادسة، وزارة التخطيط، 2007
المصدر رقم 2) وزارة الصحة والعمل والسلامة باليابان، 2006

شكل رقم 1-1-3 معدلات المواليد والوفيات ونسبة الخصوبة لكل من جمهورية مصر العربية واليابان

وقد أثر انخفاض معدل المواليد ومعدلات الخصوبة وانحدارهما بشكل ملحوظ على التركيب العمرى للسكان وفقا للمراحل العمرية. وبمقارنة التركيب العمرى للسكان في عام 1986 وعام 2006، انخفضت نسبة السكان للمرحلة العمرية التي تقل عن خمس سنوات انخفاضا شديدا من 15٪ إلى 10٪ من إجمالي السكان (شكل رقم 1-1-4). فكانت نسبة السكان المرحلة العمرية التى تقل عن خمس سنوات كبيرة فى عام 1986 في التركيب العمرى- الهرم السكاني – في عام 1996 وعام 2006. ويطلق على تلك المجموعة جيل طفرة

الإنجاب الذي سوف يسهم بعدد ضخم من المواليد في المستقبل عند بلوغه سن الزواج. ويمثل هذا الجيل أيضا فرصة كبيرة لتوفير العمالة المطلوبة وزيادة القوة العاملة[1].

مصر	اليابان
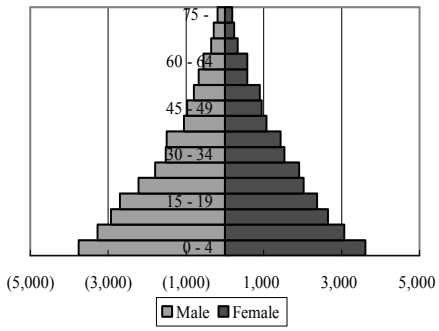	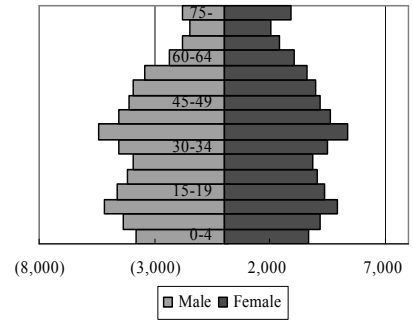
(11986	(31985
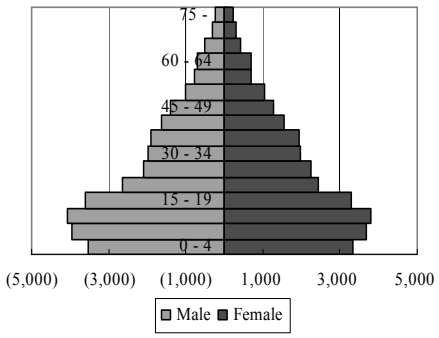	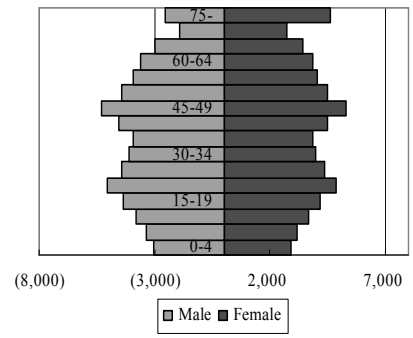
(11996	(31995
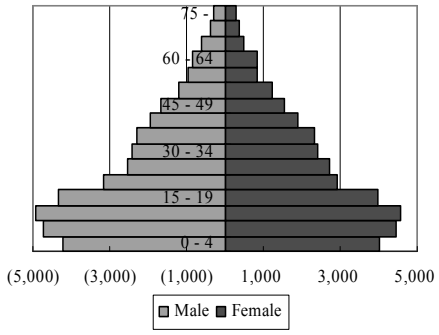	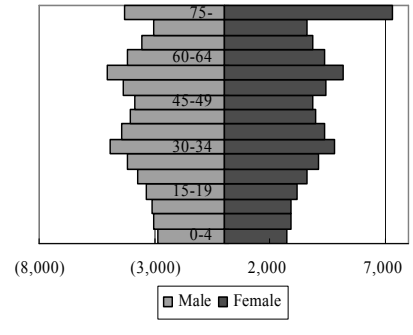
(22006	(32005

المصدر رقم 1) التعداد العام للسكان ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 1996 و 2006.
المصدر رقم 2) التعداد العام للسكان ،الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2005 .
المصدر رقم 3) التعداد العام للسكان ، وزارة الشئون الداخلية والإتصالات في اليابان ، 2005 .

شكل رقم 1-1-4 التركيب السكاني /الهرم السكاني وفقا للمرحلة العمرية في مصر واليابان

[1] منذ التسعينات انخفض معدل المواليد ليصل إلى اقل من 1٪ سنويا في اليابان. وقد اثر هذا المعدل المنخفض للمواليد بطريقة ملحوظة على التركيب العمرى. في عام 1985 وكانت المرحلة العمرية 35-39 سنة تمثل نسبة كبيرة من السكان والقوة العاملة ونسبة المواليد الجدد.

(2) حجم السكان المتوقع لجمهورية مصر العربية

تعتبر إحدى أهم قضايا السياسات التي توليها الحكومة المصرية مزيدا من الاهتمام هي خفض معدل النمو الطبيعي. وقد قدرت وزارة التخطيط معدل النمو السنوي 1.75٪ في الخطة الخمسية الخامسة و1.9٪ في الخطة الخمسية السادسة الأخيرة. وتعمل وزارة التخطيط على تحقيق المزيد من خفض لمعدل النمو ليصل إلى 1٪ في الرؤية طويلة المدى 2022.

وبالرغم من توقع انخفاض معدل النمو في الفترة 1996–2006، قد أظهر تعداد السكان الأخير الذي تم في عام 2006 ان معدل نمو السكان 2.04٪ سنويا للفترة 1996–2006 مرتفعا ارتفاعا ضئيلا عن المعدل المقترح في الخطة الخمسية الخامسة.

وقد قام مركز المركز الديموجرافى بالقاهرة بإعداد تقديرات لإجمالي حجم السكان المتوقع لجمهورية مصر العربية حتى عان 2021 (شكل رقم 1–1–5) باستخدام ثلاث سيناريوهات لمعدلات النمو المختلفة. وقد استمر معدل النمو الفعلي ثابتا على نفس المستوى الذي يتقارب مع سيناريو المعدل المرتفع في الفترة بين 1996 و 2006. وبالأخذ في الاعتبار أن نمط انخفاض معدل المواليد ومعدلات الخصوبة قد تبدل من الانخفاض الشديد المفاجئ إلى الانخفاض التدريجي، قد يترتب على ذلك أن يقع معدل النمو الطبيعي في نطاق سيناريو المعدل المرتفع المقترح من قبل المركز الديموجرافى بالقاهرة.

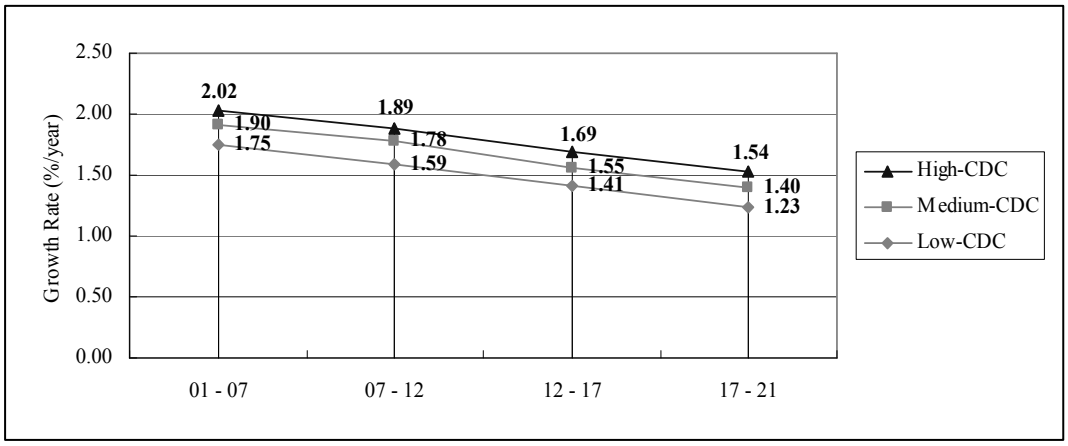

المصدر : التوقع السكاني لمصر ، المركز الجغرافي للقاهرة ، 2001 .

شكل رقم 1–1–5 البدائل الثلاث المتوقعة لمعدلات نمو السكان بالجمهورية المعدة بالمركز الديموجرافى بالقاهرة حتى عام 2021.

(3) توزيع سكان الجمهورية

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للسكان على مستوى القومى ، تم رصد في الثلاثين عاما الأخيرة من 1976-2006 تغيراً ضئيلاً في نمط توزيع السكان كما هو موضح في (شكل رقم 1-1-6) . وبالنقاط الرئيسية التالية :

- زادت نسبة سكان أربعة أقاليم وهي منطقة القناة وأقاليم الصعيد الثلاثة زيادة طفيفة بينما انخفض نسبة سكان إقليم مصر العليا والمحافظات الحدودية من إجمالي سكان الجمهورية.
- انخفض نسبة سكان إقليمى الإسكندرية والدلتا تدريجيا من إجمالي سكان الجمهورية.
- ظلت نسبة سكان إقليم القاهرة ثابتة حول 25٪ بالرغم أن نسبة سكان محافظة القاهرة انخفض من 13.8٪ في عام 1976 ليصل إلى 10.7٪ في عام 2006 لتنتقل الزيادة لنسبة سكان المحافظات المجاورة ليحدث التوازن والثبات النسبى لسكان إقليم القاهرة الكبرى على المستوى القومى .

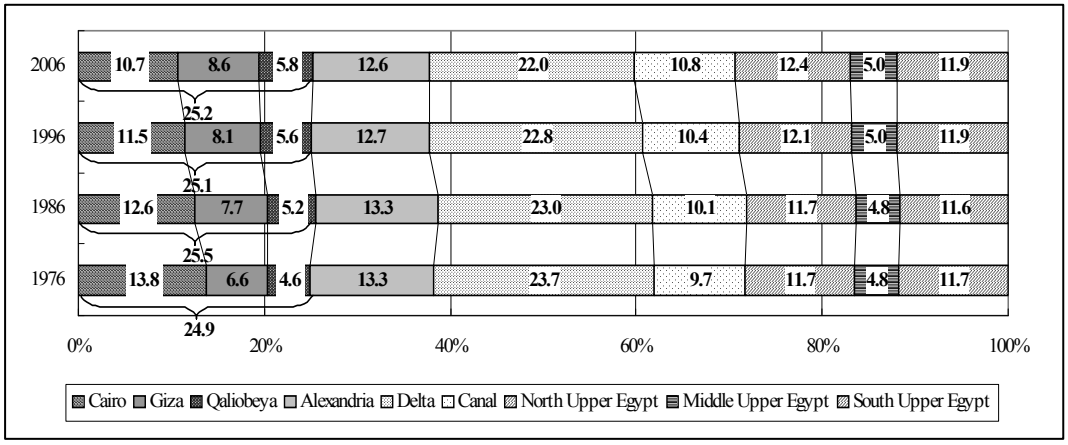

المصدر: التعداد العام للسكان ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2006.

شكل رقم 1-1-6 توزيع عدد السكان لجمهورية مصر العربية وفقا للإقليم في الفترة من 1976-2006

وقد أدت قوة عناصر الجذب السكانى لإقليم القاهرة إلى الزيادة المطردة لسكان الإقليم في الفترة من 1996-2006 والتي وصلت لـــ 3.4 مليون نسمة مما يجعل إقليم القاهرة الأكثر سكاناً على مستوى كافة الأقاليم. (شكل رقم 1-1-7).

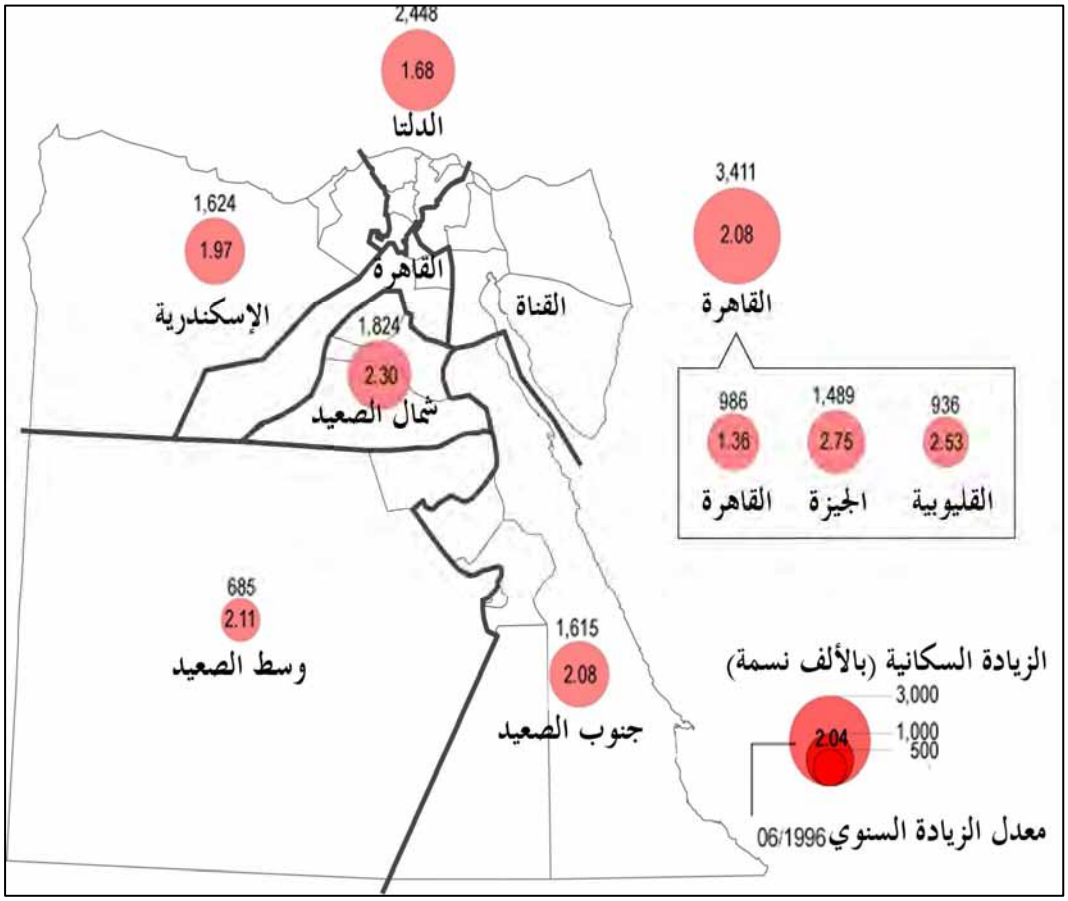

المصدر: التعداد العام للسكان 2006 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

شكل رقم 1-1-7 معدل النمو والزيادة السكانية المطردة وفقا للإقليم في الفترة من 1996-2006

(4) عدد السكان بالمناطق العمرانية في مصر

أما بالنسبة للمناطق الحضرية في مصر[2]، فقد زاد نسبة سكانها من إجمالي سكان الجمهورية في الفترة ما بين 1966-1986 ثم استقرت النسبة خول 43٪ في الفترة ما بين 1996-2006 (شكل رقم 1-1-8). وعلى الرغم أن دول الشرق الأوسط قد جاوزت نسبة سكان حواضرها 50% ، بيمنا ظل مستوى نسبة السكان في الحضر بالجمهورية منخفض نسبيا[3] (شكل رقم 1-1-9) .

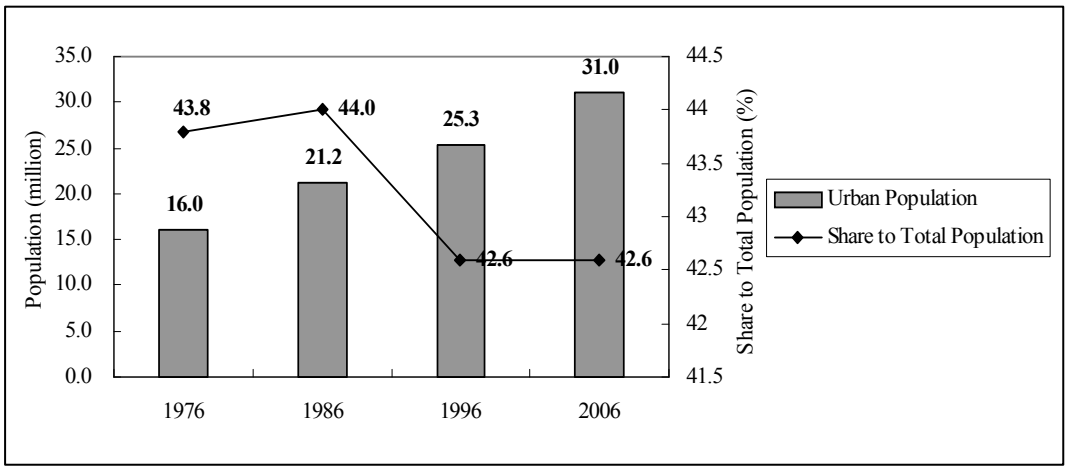

المصدر: التعداد العام للسكان ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2006.

شكل رقم 1-1-8 الكثافة السكانية العمرانية في مصر في الفترة 1976-2006

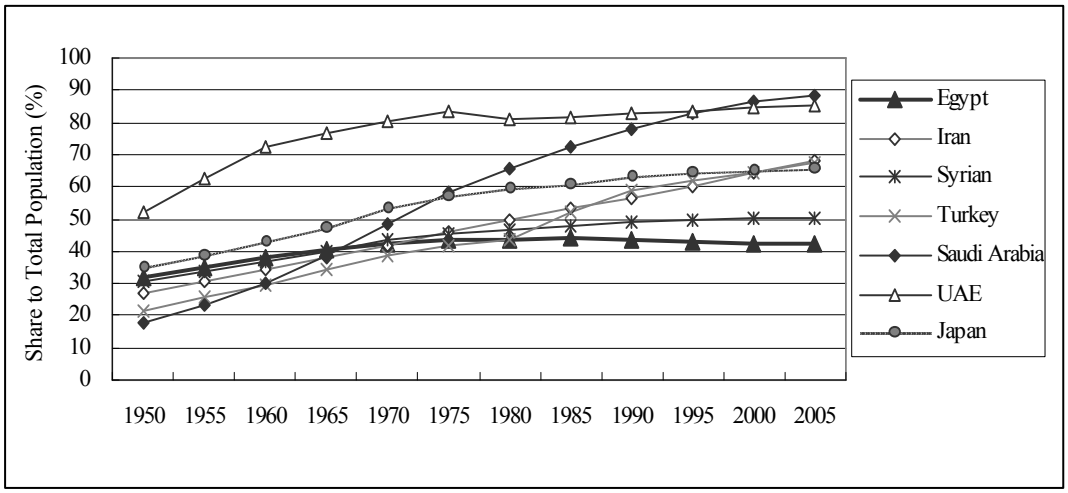

المصدر: الأمم المتحدة ، 2007 .

شكل رقم 1-1-9 الكثافة السكانية العمرانية في مصر ودول الشرق الأوسط في الفترة 1950-2005

2 تعريف المناطق الحضرية تعريفا إداريا محضا طبقاً لتعريف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وتعتبر المناطق الحضرية إما::-

(1) المحافظات الحضرية – مقصورة على القاهرة، بورسعيد، السويس، ومؤخرا الإسكندرية،

(2) التكتلات السكانية التي يتم تعريفها بالمدن ولديها مجلس للمدينة،

(3) وعواصم المناطق الريفية (المركز) وعواصم المحافظات الريفية.

3 ونظرا للأخذ بتعريف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للمناطق الحضرية فقد لا يعكس الحجم السكانى التغير النسبى لسكان الحضر والحجم سكان المناطق الحضرية بدقة ، مما يعطى توزيعاً ونموا شبه ثابت لسكان لحضر

وقد زادت نسبة سكان إقليم القناة وأقاليم مصر العليا الثلاثة من إجمالي سكان الجمهورية في الفترة ما بين 1976-2006. وعلى الجانب الاخر ، انخفضت نسبة الأقاليم الأخرى ، وتفصيلاً فإن محافظة القاهرة انخفضت نسبة سكانها من 32٪ إلى 25٪ بينما ارتفعت نسبة سكان محافظة الجيزة من 9٪ لتصل إلى 12٪ (شكل رقم 1-1-10) .

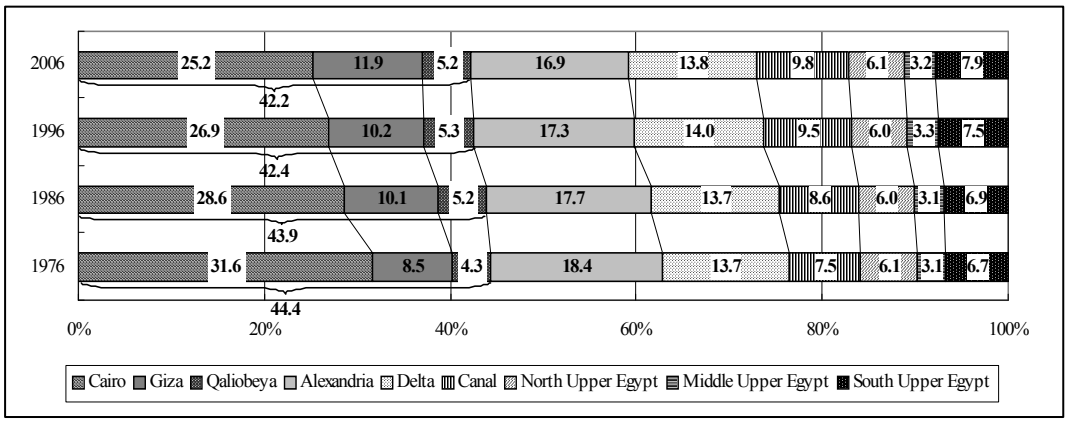

المصدر: التعداد العام للسكان ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2006.

شكل رقم 1-1-10 نسبة سكان الحضر وفقا للإقليم من إجمالي سكان حضر الجمهورية في الفترة ما بين 1976-2006

ويلخص (شكل رقم 1-1-11) توزيع حجم السكان بين الحضر والريف وفقا للإقليم. مرة أخرى، يظهر تركز سكان الحضر الشديد بإقليم القاهرة الكبرى من خلال الزيادة السكانية المطردة به .

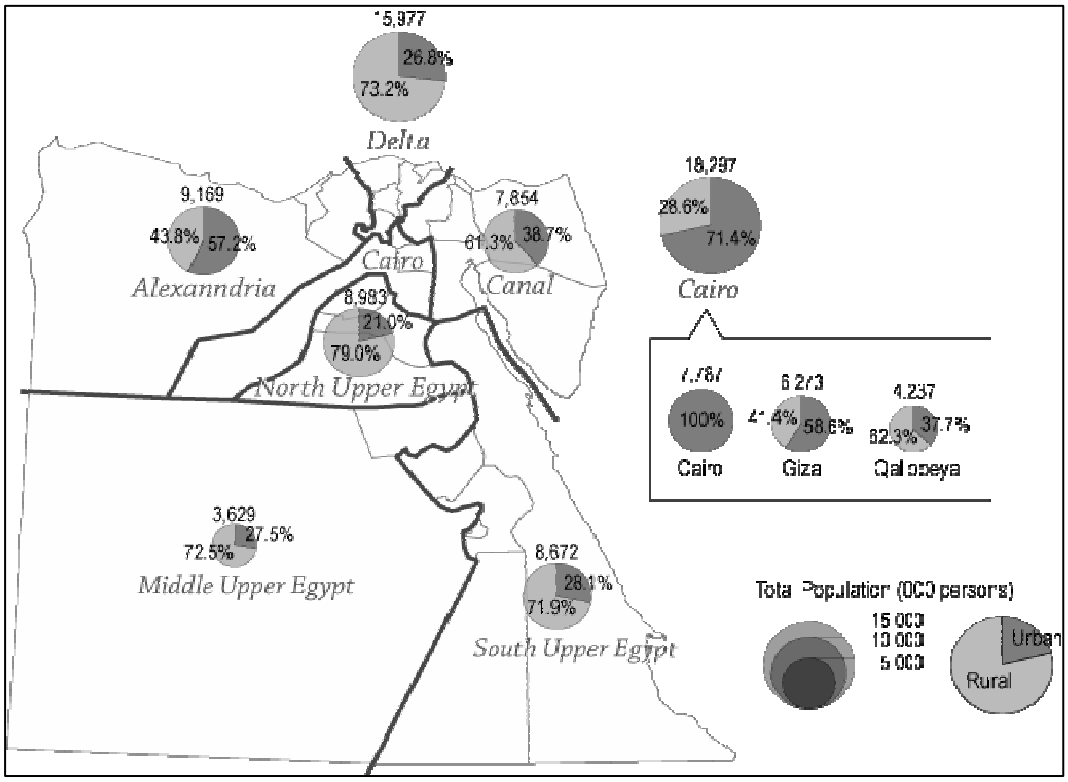

المصدر: التعداد العام للسكان ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2006.

شكل رقم 1-1-11 التوزيع العددى والنسبى لسكان حضر وريف الجمهورية فى عام 2006

2-1-1 الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه على مستوى الدولة

(1) مؤشر/دليل التنمية الاقتصادية والصناعية

إذا ما استبعدنا العراق نجد أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تمتعت بمعدل نمو مرتفع بلغ 6٪ في عام 2006 بعدما كان 5.6٪ في عام 2005 . وقد شهد الاقتصاد المصري ازدهارا كبيرا مثل العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من 4.6٪ في 2005\2004 ليصل إلى 6.9٪ في 2006\2005 (شكل رقم 1-1-12) .

وقد طرأ على الاقتصاد المصري العديد من التغيرات على مستوى مجالات الاقتصاد القومي الرئيسية منذ البدء في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 1991. ويمكن تصنيف تلك التغيرات على عدة مراحل.

- المرحلة الأولى: ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بثبات وانتظام خلال الفترة من 1992\1991 إلى 2000\1999، باستثناء عام 1998\1997والذي انخفض خلاله الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نتيجة بعض الظروف السياسية الداخلية التي نجمت عن حادثة انفجارات الأقصر الارهابية.
- المرحلة الثانية: انخفاض معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين 2000\1999 إلى 2003\2002.
- المرحلة الثالثة: ارتفاع معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة المركزية عقب 2003\2002 .

المصدر : البنك المركزي المصري

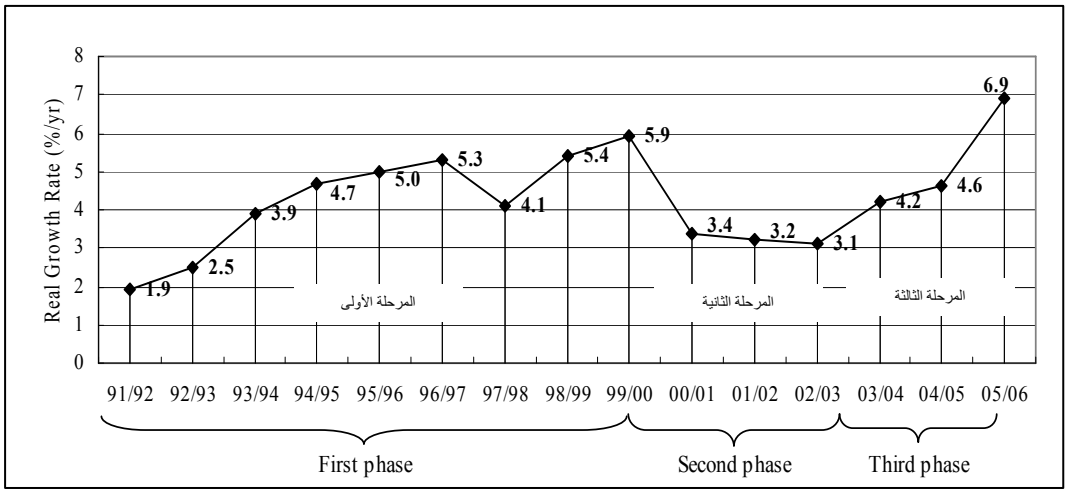

شكل رقم 1-1-12 معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة 1992\1991 – 2006\2005

في عام 2005، وطبقاً للإحصائيات المنشورة للأمم المتحدة فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في مصر ما قيمته 101 مليار دولار مما كان على قدم المساواة بدول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (شكل رقم 1-1-13 وشكل رقم 1-1-14)، بالرغم أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان لايزال عند مستوى منخفض بما يقدر بـــ 1.370 دولار (شكل رقم 1-1-15 وشكل رقم 1-1-15).

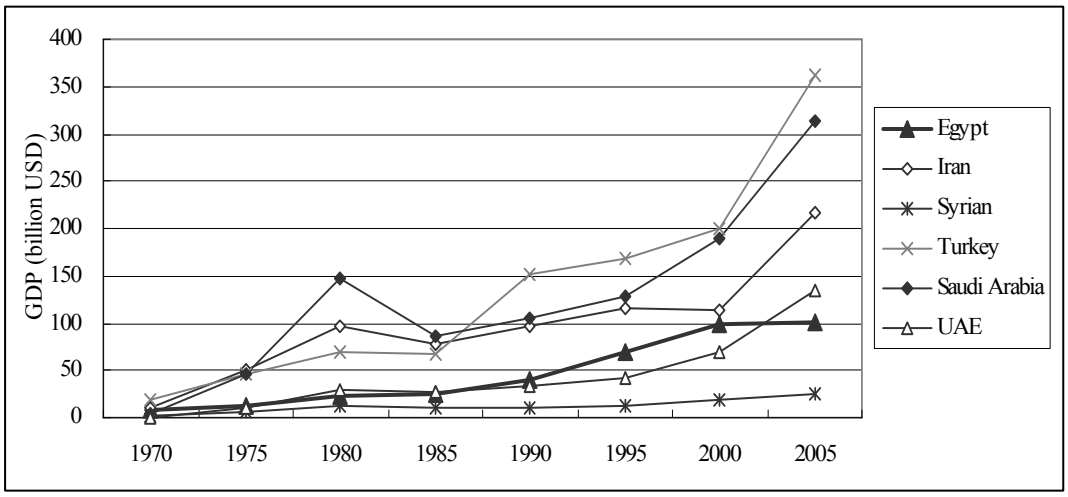

المصدر : الأمم المتحدة ، 2007

شكل رقم 1-1-13 الناتج المحلي الإجمالي لمصر ودول الشرق الأوسط في الفترة 1970-2005

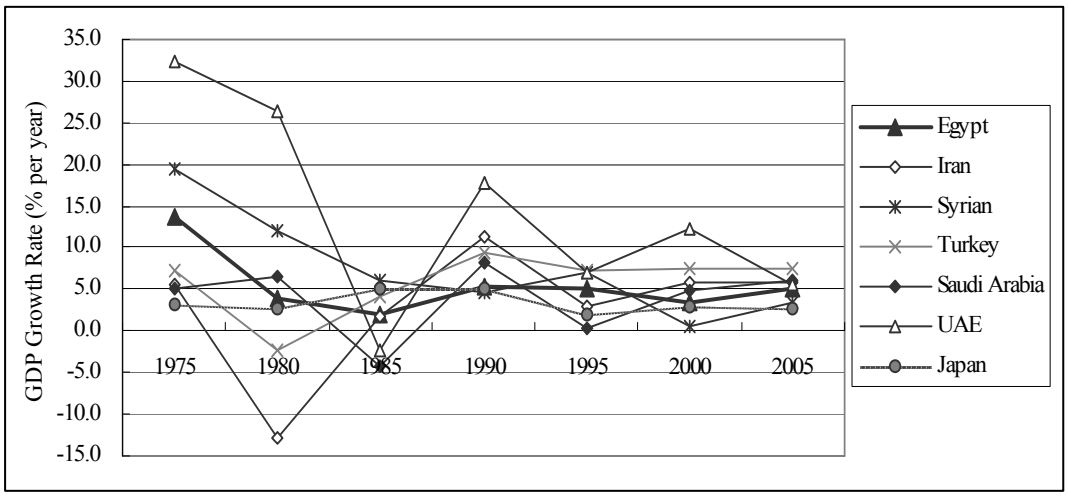

المصدر : الأمم المتحدة 2007

شكل رقم 1-1-14 معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في مصر ودول الشرق الأوسط للفترة 1970 – 2005

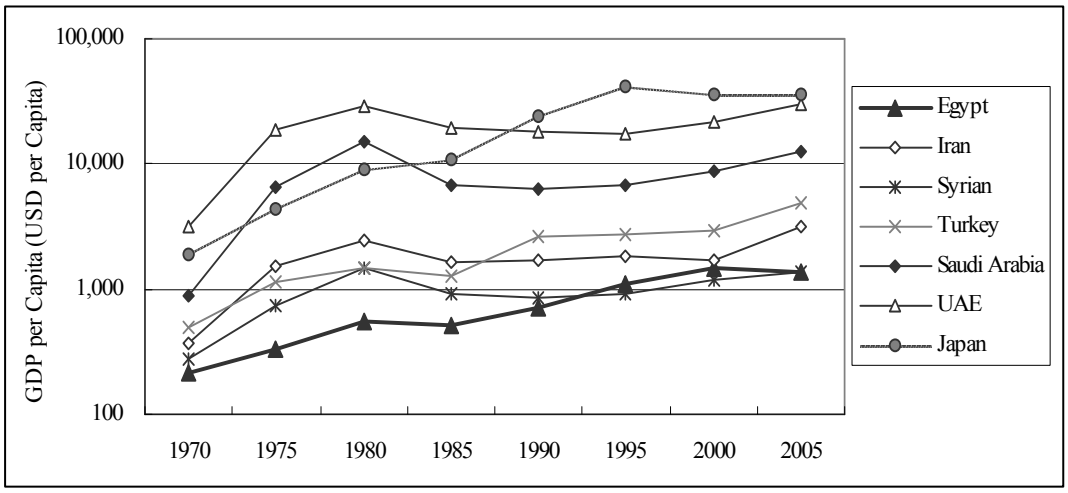

المصدر : الأمم المتحدة ، 2007

شكل رقم 1-1-15 متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المحلي في مصر ودول الشرق الأوسط للفترة 1970-2005

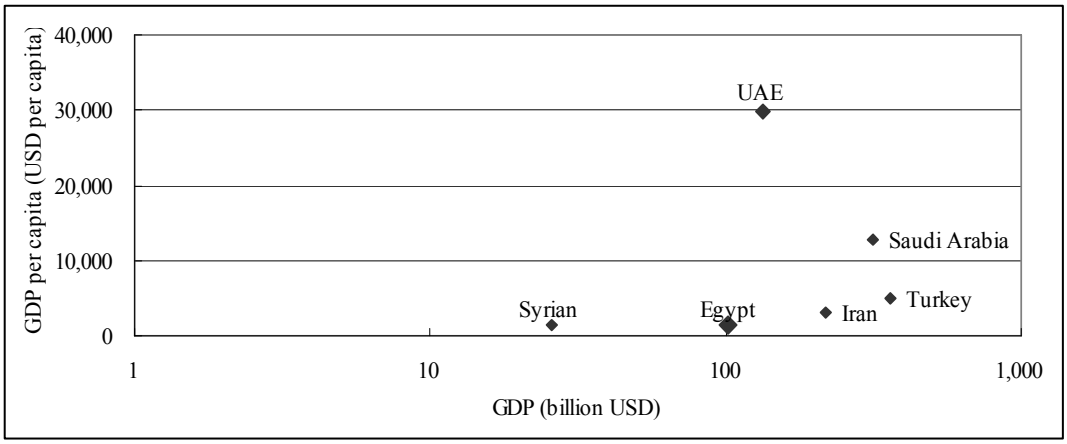

المصدر : الأمم المتحدة , 2007

شكل رقم 1-1-16 الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في مصر ودول الشرق الأوسط واليابان في 2006

(2) هيكل الناتج المحلي الإجمالي والصناعات الرائدة في مصر

جاء ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المقام الأول نتيجة قطاع الصناعة (القطاع الثانوي) حيث زادت نسبة إسهام تلك الصناعات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من 31 ٪ ليصل إلى 40٪ في الفترة ما بين 1981\1982 و2006\2007. وتعتبر قطاعات الصناعات التحويلية والبترول والغاز الطبيعي هي القطاعات الرائدة ويتبعها قطاع الخدمات من السياحة والاتصالات (جدول رقم 1-1-1) .

جدول رقم 1-1-1 هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدولة في 1981\1982 و2006\2007 (٪)

الصناعة	النشاط الاقتصادي	1981/82	2006/07	معدل التغير
القطاع الأولي	الزراعة والصيد	18.8	13.4	-5.4
القطاع الثانوي	الصناعات التحويلية	12.7	17.2	4.5
	البترول والغاز الطبيعي	12.6	16.5	3.9
	الكهرباء	0.7	1.8	1.1
	التشييد	5.4	4.2	-1.2
	المجموع	31.4	39.7	8.3
الخدمات	السياحة	1.0	3.5	2.5
	النقل والتخزين	10.1	8.7	-1.4
	الاتصالات		2.2	2.2
	التجارة والمال	18.9	15.2	-3.7
	الخدمات الاجتماعية والشخصية	19.8	17.5	-2.3
	المجموع	49.8	47.1	-2.7
الاجمالي		100.0	100.0	

المصدر : الخطة الخمسية السادسة , وزارة التخطيط 2007

ولقد أسندت الحكومة المصرية لهيئتان بعينهما مهمة تعزيز النمو الاقتصادي من خلال قطاع التصنيع، وهما الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI) وهيئة التنمية الصناعية (IDA)، تنحصر مهامهم فيما يلي:

- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة : تم تمرير القانون رقم 14 لسنة 2004 كتعديل لقانون الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 والذي ركز في الأساس على تغيير مهام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وإجراءات إنشاء مؤسسات الأعمال. وقد أصبحت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والتي تتبع وزارة الاستثمار هي الجهاز الوحيد التي يحتاج كافة المستثمرون المصريون والأجانب اللجوء إليه لتأسيس شركاتهم. وقد بدأت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة باستخدام نظام خدمات "الشباك الواحد" والذي يضم خدمات 32 جهاز حكومي في نفس الوقت من اجل تيسير وتعجيل تقديم الخدمات للمستثمرين.
- هيئة التنمية الصناعية : وقد أنشئت تلك الهيئة التابعة لوزارة التجارة الخارجية والصناعة في فبراير 2006 لمعالجة العقبات والعوائق التي طالما عرقلت الاستثمارات الصناعية الجديدة في مصر. وتعتبر هيئة التنمية الصناعية مسئولة أيضا عن استخراج التراخيص اللازمة لتشغيل الأنشطة الصناعية الجديدة، وتسهيل امتلاك الأراضي وتوفير المرافق الضرورية لها بتكلفة مناسبة من اجل

تنفيذ التوسعات والمشروعات الاستثمارية الجديدة[4]. وتقوم هيئة التنمية الصناعية وبعض المحافظات حاليا بدارسة على أساس عملي للتوصل لكيفية تطوير المناطق الصناعة التابعة لتلك المحافظات.

وقد قامت وزارة التجارة الخارجية والصناعة بنشر ورقة سياسة تحت عنوان " إستراتيجية التنمية الصناعية" (المشار إليها فيما يلي "بالإستراتيجية"). وتتناول الإستراتيجية التأكيد على ثلاث بنود أساسية لازمة لتطوير القاعدة الصناعة المصرية، وهي (1) التنمية الصناعية من خلال تشجيع الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، (2) تحسين الإنتاجية الصناعية من خلال مجموعة من السياسات والبرامج ، (3) وإصلاح الهيكل الصناعي وتعديله من الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية والصناعات التقنية الخفيفة وصولا إلى الصناعات ذات التقنية المتوسطة والعالية .

وتتمثل أعلى ثلاث صادرات لمصر في 2005 (باستثناء البترول) المنتجات المعدنية (5.951 مليون دولار)، وصناعات المواد الخام والمعدنية (855 مليون دولار)، ومنتجات الخضروات (736 مليون دولار). هذه القطاعات الثلاثة سوف يتم تشجيعها للتوسع في حجم صادراتها من خلال تطوير التقنيات المرتكزة على المعرفة وتحسين الإنتاجية والتنافسية مع الدول الأخرى. وقد أشارت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إلى انه سيتم تشجيع التصدير للمنتجات الزراعية وخاصة الخضروات الطازجة وأيضا قطاعات صناعات المنسوجات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالإضافة إلى ذلك، قامت هيئة التنمية الصناعية بتحديد القطاعات الحالية والواعدة والتي من المتوقع أن تحقق نجاحا فيما يتعلق بنشاط التصدير كما يلي:

- القطاعات الحالية: الهندسية، تصنيع الأغذية، الأدوية والكيماويات، الملابس والنسيج، مواد البناء، الأثاث، الورق والكرتون والجلود.
- القطاعات الواعدة: الهندسية، المعدات والأجهزة، الطاقة المتجددة، الأجهزة الالكترونية الاستهلاكية التي يحتاج تصنيعها لعمالة مكثفة، قطع غيار السيارات، والمنتجات الحيوية والبيولوجية والحلوى.

[4] فيما يلي الضمانات والإعفاءات التي ينص عليها قانون رقم 8 لسنة 1997 للمشروعات الاستثمارية الجديدة:

- يمكن أن يكون المشروع ملكا بالكامل للأجانب
- ضمانات ضد قرارات التأميم أو مصادرة الملكية للمشروع
- لا تخضع مخرجات المشروع للوائح المحددة للأسعار
- يسمح لتلك المشروعات بإعادة تحويل الأرباح إلى رأس مال
- يتم إعفاء مرتبات الخبراء الأجانب العاملين في المشروع من الضرائب على الدخل في حالة إقامتهم في مصر لمدة تقل عن عام.
- يتم فرض نسبة رسوم استيراد موحدة تبلغ 5٪ ورسوم أخرى على الأصول الرأسمالية ومواد البناء المستوردة واللازمة لإنشاء مشروع متطور.

(3) الاستثمار الأجنبي المباشر

وقد حققت مصر استقرارا في معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 1995 (شكل رقم 1-1-17) حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر 5.375 مليون دولار في 2005 وهو ما يعد قيمة مرتفعة نسبيا بالمقارنة بالدول المجاورة , كما استمر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو بطريقة ثابتة ومستقرة منذ عام 2000.

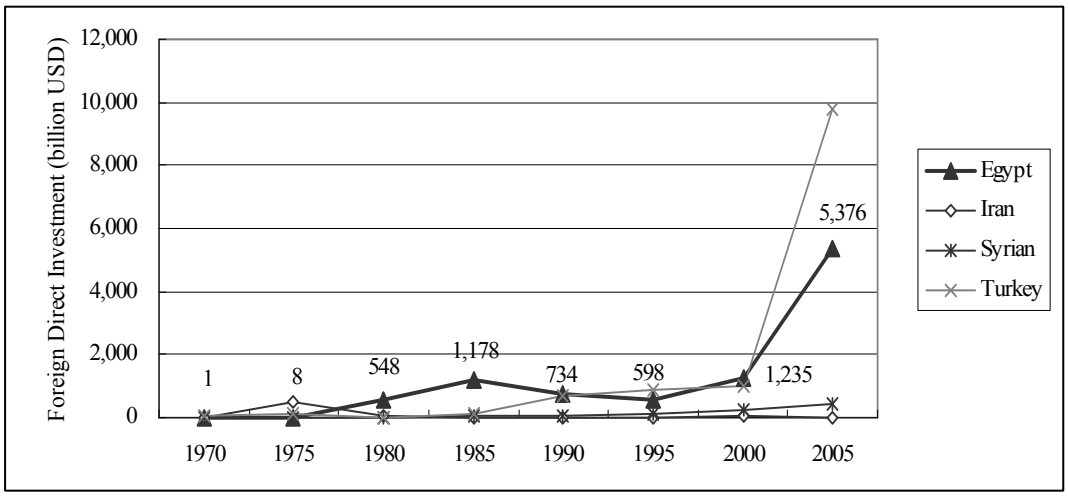

المصدر :البنك الدولي ,2007

شكل رقم 1-1-17 الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ودول الشرق الأوسط في الفترة 1970 – 2005

تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2004\2005 – 2005\2006 وقد شهد هيكل الاستثمار تحولاً من قطاع البترول إلى القطاعات الغير بترولية (شكل رقم 1-1-18). وقد قدمت وزارة التخطيط مقترحا في سياق الخطة الخمسية السادسة بزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 14 مليار دولار بحلول 2011\2012.

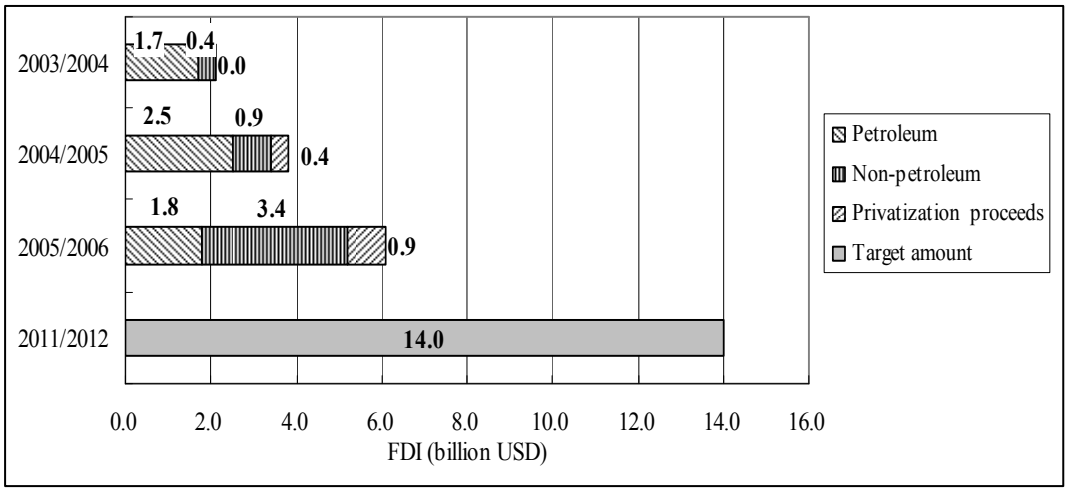

المصدر: الخطة الخمسية السادسة , وزارة التخطيط ,2007

شكل رقم 1-1-18 الحجم الفعلي والمتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

(4) التنمية الصناعية في مصر

هناك حوالي 68 منطقة صناعية في المحافظات و19 منطقة صناعية في المجتمعات العمرانية الجديدة، 10 مناطق حرة عامة ومنطقتين اقتصاديتين متخصصتين في نصر كما هو موضح في (شكل رقم 1-1-19) وتنتشر تلك المناطق الصناعية المتخصصة بأنحاء البلاد كما يقع بعض منهم في أقاليم القاهرة والإسكندرية والقناة وعلى وجه الخصوص على مدى طريق مصر الإسكندرية الصحراوي وطريق الإسماعيلية الصحراوي.

وطبقا للتوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية، تسهم ثلاث مناطق صناعية بالقاهرة والإسكندرية والقناة بأكبر نصيب يبلغ 78٪ من إجمالي حجم الاستثمار في مجال التنمية الصناعية (شكل رقم 1-1-20) . وقد لوحظ هذا التركز القوي من خلال عدد المنشات والعمالة الذي تم رصده في (شكل رقم 1-1-20) .

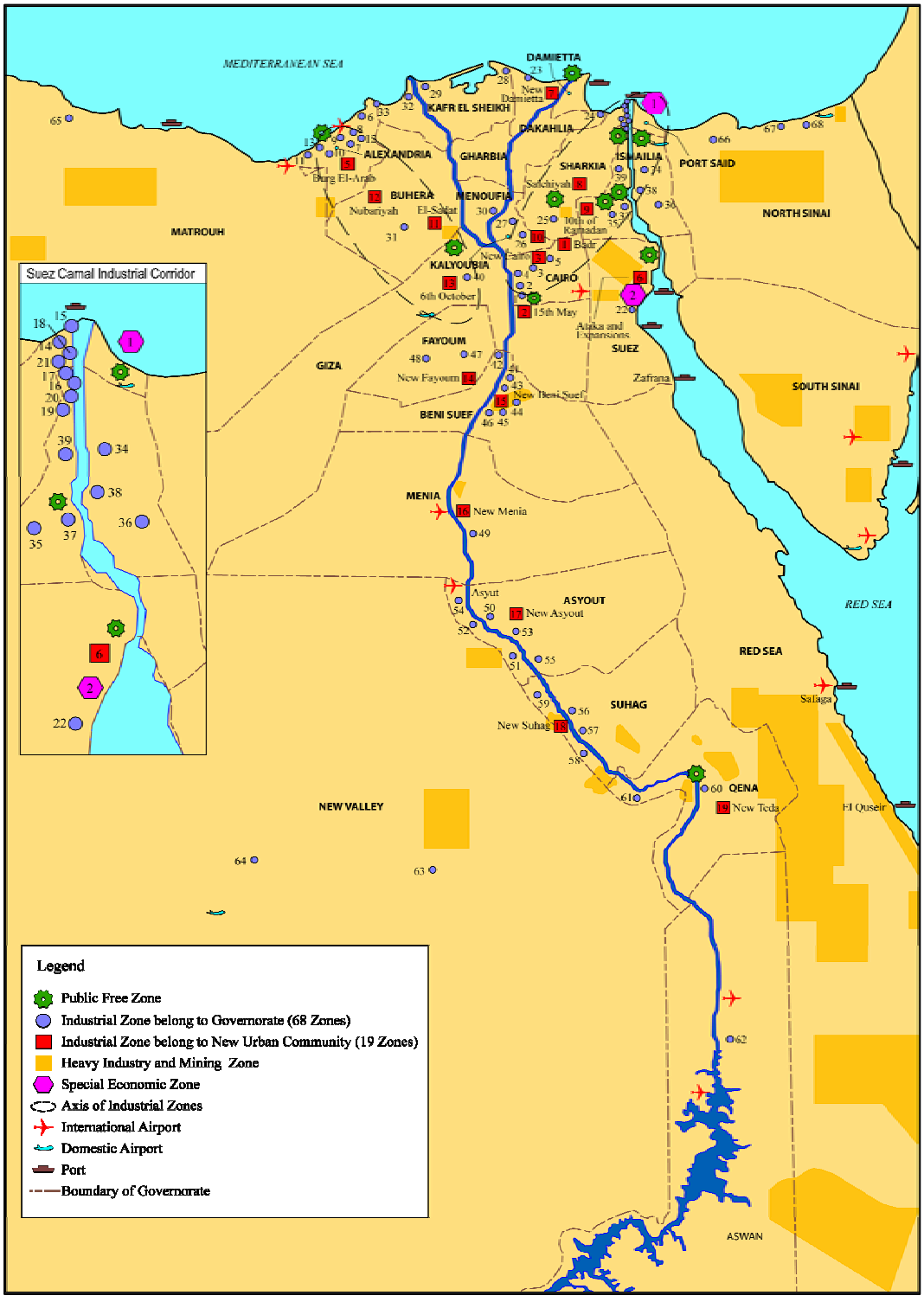

المصدر :خريطة توزيع المناطق الصناعية , وزارة التجارة الخارجية والصناعة ,2007

شكل رقم 1-1-19 المناطق الصناعية في مصر